وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
إلى السيد: رئيس اللجنة العلمية_ أ. مداحي عثمان . جامعة العقيد أحمد دراية- أدرار
عنوان المداخلة
الآثار الاقتصادية للضرائب
المقدمة في إطار الأيام الدراسية حول :
: التحفيز الضريبة وأثرة على واقع الاستثمار في ولاية أدرار

جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علوم التسيير

بقلم الأستاذ عمر أقاسم - أستاذ مساعد

جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

ooakacem2007@yahoo.fr

محاور الدراسة:

مقدمة
المبحث الأول: النظام الضريبي.
المطلب 01: تعريف النظام الضريبي.
المطلب 02: أهداف وأغراض النظام الضريبي.
المطلب 03: مــاهية الضريبة.
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للضريبة.
المطلب 01: الأثر التخصيصي (الآثار المباشرة)
المطلب 02: الأثر التوزيعي (الآثار الاقتصادية الغير مباشرة).
الخاتمة

مقدمـــة:

شهد تطور الضريبة واختلاف أهدافها عبر العصور تطور النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ولهذا عرفت تغيرات في جوانب عدة والتي تمثلت في طريقة فرضها، تحصيلها، ودفعها، ومع تطور نظام الدولة الذي سعى لتحقيق أهداف اجتماعية، من أجل تحقيق رغبة الفرد وأخرى اقتصادية لمواكبة الأحداث وتطور السوق.

وتعتبر الجزائر من إحدى الدول التي لم يعرف نظامها الجبائي استقرار في المنطقة وهذا نتيجة لتغيرات وأحداث عرفتها الدولة وذلك منذ دخول المستعمر أراضيها إلى أن انتزعت باستقلالها كما أنها تعد أول الدول التي اعتمدت على نظام جبائي استعماري كمرحلة أولى إلا أن هذا النظام لم يتماشى مع المبادئ والأنظمة الاقتصادية للجزائر المستقلة، وفي سنة 1973 أنشأت

الدولة هيكل للنظام الجبائي خاص بها لكن لم يحقق الأهداف المرجوة منه وسببه تعدد الضرائب والرسوم وثقلها على المكلف وبذلك لجأت الدولة إلى إصلاحات جذرية سنة 1992، مما جعلته أكثر بساطة وفعالية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال ذلك تصبح ضرورة معرفة الآثار الاقتصادية للضريبة أو بالأحرى الأهداف المرجوة من الضريبة حتى يتسنى للمكلف فهم الضريبة من منظور إيجابي.

المبحث الأول: النظام الضريبي.

تمهيد: لقد وجدت الضرائب خلال مراحل طويلة وكانت محور الدراسات المالية ووسيلة أساسية للتعبير عن علاقة الدولة بالأفراد، وارتبط وجودها بوجود الدولة وخضعت لمختلف التيارات الأساسية، ومن ثم شكلت النظام الضريبي المطبق في المجتمعات الحديثة، ولقد تعددت مناهج البحث في الضريبة، فمنهم من نظر إليها من زاوية اقتصادية والبعض الآخر اعتبرها ظاهرة قانونية والبعض الآخر نظر إليها نظرة مالية بحتة ، واعتبرها كأداة للمساهمة في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية.

المطلب 01: تعريف النظام الجبائي

يعرف النظام الجبائي على أنه الهيكل المنفرد بملامحه وطريقة عمله لتحقيق أهداف المجتمع، وهو الإطار الذي يضم بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد بتطبيقها تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أن المفكرين الاقتصاديين وعلماء المالية يرون أن النظام الضريبي يتراوح بين مفهومين، واسع وضيق[1]:

المفهوم الواسع: هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين.

المفهوم الضيق: فهو مجموعة القواعد القانونية والفتية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي وذلك في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.

المطلب 02: أهداف وأغراض النظام الضريبي.

لم يقتصر هدف النظام الضريبي على تمويل الخزينة العمومية، ولكن شمل عدة مجالات اقتصادية واجتماعية توضح كما يلي:

أ- **الهدف المالي**: موازنة الميزانية العمومية، وهو الهدف التقليدي.

ب- الهدف الاقتصادية: أن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكنها أن تؤثر على الدخل والادخار والاستثمار، وبالتالي لها دورا هاما للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن حالة التضخم والانكماش، وذلك بامتصاص الفائض من النقود من الاقتصاد عن طريق الضريبة في حالة التضخم والعكس في حالة الإنكماش حيث يخفض سعر الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.. وكذا تشجيع الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية التي ترغب الدولة في تطويرها وترقيتها عن طريق من التخفيضات أو الإعفاءات مندفع الضريبة السنوية للسنوات الأولى لبداية النشاط[2].

ت- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في النقاط التالية:

*- تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة بمساهمة كل فرد في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرته التكليفية.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان " النظم الضريبية" الدار الجامعية، بيروت،ط2، سنة 1985،ص15.

*- الحد من التفاوت في توزيع المداخيل والثروات وهذا بين المواطنين بزيادة العبئ على ذوي المداخيل المرتفع، وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخل المنخفض عن طريق الضرائب المتصاعدة أو الإعفاء الكلي من الضرائب للذين لا يتجاوز دخلهم السقف المعين من الضريبة وهو ما يعادل الأجر الأدنى المضمون.(مثال الجزائر، 10000دج).

ث- **الهدف السياسي**: ويتمثل في استعمال الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج المحلي بفرض نسبة مرتفعة على البضاعة المستوردة المنافسة للبضاعة المحلية إلا أن هذا أصبح غير وارد مع سعي الجزائر للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة (OMC).

المطلب الثالث: مـاهية الضريبة.

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم المصادر التمويلية لخزينة الدولة{الإيرادات العامة} حيث عرفها الإنسان منذ العصور الأولى أين كانت تحصل في صورة عينية يدفعها الفرد جبرا إلى السلطة العمومية كنوع من المساهمة لتغطية النفقات العامة، أما في العصور الوسطى كانت تسدد الضريبة من طرف الأفراد في شكل ساعات عمل { السخرة}، أو عينيا { أعمال تعبيد الطرقات أو التموينات بالحبوب والموارد الزراعية }، كضمان الحصول على الخدمات التي تقدمها السلطات العمومية، ومع تطور المجتمعات عرفت أوروبا ثورات سياسية دموية أكدت حق الدولة في سن القوانين المتعلقة بفرض الضرائب واعتماد الدولة على الإيرادات الجبائية في العصر الحديث بات مؤكدا باستثناء بعض الدول التي لها ما يغنيها عن فرض الضرائب وعلى هذا الأساس سنحاول إعطاء تعاريف وخصائص للضريبة[1].

فرع01: تعريف الضريبة. يمكن أن نجمل مجموعة من التعاريف فيما يلي:

1- "الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية[2].

2- " تعرف على أنها فريضة إلزامية تحدده الدولة، ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".[3]

من خلال هذه التعاريف نرى أن الضريبة ذات شكل نقدي لها طابع إجباري ونهائي وهدفها يتمثل في تغطية الأعباء العامة للدولة أو تغطية تدخلات السلطة العمومية في المجتمع.

فرع 02: خصائص الضريبة. من خلال التعريف السابقة الذكر يمكن استنتاج حملة من الخصائص للضريبة وهي كما يلي:

أ- **الضريبة اقتطاع مالي وعيني**: يتعلق الأمر باقتطاع نقدي وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع التي تستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ففي العصور القديمة كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية ونظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصور العينية ويتضح ذلك في العصر الإقطاعي حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الزمن وهو يتماشى مع الظروف السائدة في المجتمع فكانت الضريبة تحصل عن طريق الاقتطاع جزء من المحصول أو بتقديم عمل معين يلزم الأفراد بتقديمه إلى الدولة، مع تطور الأزمنة

---

[1] محمد عباس محرزي " اقتصاديات المالية العامة "ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003،ص173.

[2] Pierre Beltrame – la fiscalite en france- Hachette livre, 6eme édition, 1998, p12.

[3] حامد عبد المجيد دراز " مبادئ المالية العامة " الدار الجامعية بيرون،1981، ص 157.

أصبحت النقود هي الوسيلة التي تحصل بها الضرائب لأن هذا الشكل أكثر ملائمة للنظام المالي المعاصر حيث رافق تحول نمط الاقتصاد من الشكل العيني إلى الشكل النقدي[1].

ب- **الضريبة إجبارية**: لا يملك المكلف حق الإختيار في دفع الضريبة حيث تقوم السلطات التشريعية بتحديد مبلغها وكيفية وموعد تحصيلها.

ت- **تفرض من طرف الدولة:** تقوم السلطات بإصدار القوانين الخاصة بالضرائب، ثم تقوم إدارة الضرائب بتنفيذ هذه القوانين، وعليه فإنها تنفذ إدارة السلطات العامة وتجبي فقط الضرائب المسموح بها.

ث- تدفع بصفة نهائية: إن من يدفع الضريبة لا يأمل في استردادها ولا يحق بها مطالبة الدولة برد المبالغ التي حصلتها منه في صورة ضرائب طالما نم ذلك التحصيل في حدود القانون.

ج- **الضريبة ليس لها مقابل مباشر معين**: إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا ينتظر من الدولة مقابل مباشر معين إلا أنه يستفيد من ذلك بطريق غير مباشرة من الخدمات التي تقدمها الدولة مجانا كتهيئة الطرقات وتوفير الإنارة العمومية.

ح- **الغرض من الضريبة تحقيق نفع عام**: يختلف معنى النفع العام حسب الأزمنة ففي المالية العامة التقليدية يقتصر هذا الهدف على تغطية النفقات العامة أي هدف مالي في حين نجد المالية العامة الحديثة لم تقتصر على الهدف المالي فقط بل تضيف له أهداف أخرى ولهذا نجد الضرائب يمكن أن تلعب زيادة على دورها بتمويل الخزينة العمومية دورا مهما في تحفيز الاستثمارات (وظيفة اقتصادية)، وفي إعادة التوزيع الدخل الوطني (وظيفة اجتماعية)[2].

المبحث الثاني:الآثار الاقتصادية للضرائب

يتماثل تحليل الآثار الاقتصادية للضرائب مع تحليل الإنفاق العام حيث يركز تحليل الآثار الاقتصادية للضرائب مع تحليل الإنفاق العام حيث يركز تحليل الضرائب على إيضاح أثر الضرائب على كل من هيكل إنتاج السلع أو الخدمات أي **الأثر التخصيصي** من ناحية، وتحديد المتحمل الفعلي لأعباء الضرائب أي **الأثر التوزيعي** من ناحية أخرى، كذلك يمكن القول أن آثار الضرائب تتوقف على نوعية وهيكل الضريبة المستخدمة.

المطلب الأول: الأثر التخصيصي (الآثار المباشرة).

تنشأ الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب بعد استقرار عبئ الضريبة على مكلف معين، واختلفت الآراء بشأن تحديد هذه الآثار على وجه الدقة فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنه بالرغم من أن عبئ الضريبة قد يكون ثقيلا على المكلف بها، فإن هذا قد يدفع إلى زيادة الإنتاج بكافة الطرق الممكنة، لتعويض الجزء المقتطع من دخولهم كضريبة، أما البعض الآخر فيرى أن مقدار المبلغ المقتطع من دخل المكلف هو الذي يحدد أثر الضريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث الحجم والنوعية.

وعلى العموم فإن الآثار الاقتصادية للضرائب تتحدد من خلال عاملين هما:

*- مقدار مبلغ الضريبة المستحقة.

*- الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب.

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره،ص 177 بتصرف.

[2] نفس المرجع السابق، ص 19

فرع 01: أثر الضريبة على الاستهلاك: تقوم الضرائب بالتأثير بشكل مباشر على مقدار دخل المكلفين، ويؤثر على حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار.

فالمكلفون ، وخاصة ذوي الدخل المحدود يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها إلى الانخفاض، وهذا الوجه يقع بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن، ويحدث هذا الأثر بالنسبة بالنسبة للسلع ذات الطلب غير المرن بشكل طفيف (كالأدوية والمواد الغذائية الضرورية)، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر بالضريبة، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية)، لا يتأثر كثيرا بالضريبة لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة أو المتوسطة)، فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة.

ومن جهة أخرى، يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك سيتجه نحو الانخفاض، أما إذا استخدمتها الدولة في السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة، يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة[1].

فرع 02: أثر الضريبة على الادخار: يتكون الإدخار الوطني على وجه التحديد من الإدخار العام الذي تقوم به الدولة، والإدخار الخاص الذي يقوم به الإفراد، فلكي تقوم الدولة بالاستثمارات، فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات، ويمكن القول أن أثر الضريبة في الإدخار العام يكون إيجابيا، أما بالنسبة للإدخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات.

إن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحد بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والإدخار وفقا لمرونة كل منها، وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية وعلى حساب النفقات غير الضرورية (أثر الضريبة على الاستهلاك).

ويختلف أثر الضريبة على الادخار باختلاف نوع الضرائب،

*- فالضرائب المباشرة التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأسمال والضرائب على الدخل الإجمالي المتعلقة بفائض القيمة، تضر بصورة أكبر من الضرائب الغير مباشرة، خاصة الفئات ذات الدخول المرتفعة التي تخصص جزءا أكبر من دخلها للادخار.

ويؤدي ارتفاع الضريبة أصحاب المؤسسات إلى القيام ب:

*-1 المبالغة فيما يسمح به القانون بخصمه عند تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة، والذي يؤدي عادة إلى زيادة بعض الدخول والتي تخصص بصفة عامة للاستهلاك وليس للادخار.

*-2 التهرب من الضريبة بالطرق المشروعة والغير مشروعة مما يفقد الدولة حصيلة ضريبية على جانب كبير من الأهمية.

*- أما الضرائب الغير مباشرة فتؤثر بشكل إيجابي على الادخار ويحدث ذلك نتيجة تأثيرها على نمط الاستهلاك بالانخفاض، وتخص هذه الفئة الضرائب المتعلقة بالإنفاق والضرائب على السلع الاستهلاكية والرسوم الجمركية.

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص320-321 بتصرف.

فرع 03:أثر الضريبة على الإنتاج. كما رأينا سابقا فإن الضرائب تؤثر على الاستهلاك بالسلب مما يؤثر على حجم الإنتاج بالنقصان، كذلك بالنسبة لعرض رؤوس الأموال الإنتاجية، والذي يتوقف على الإدخار ثم الإستثمار ، فإذا كانت الضريبة تؤثر على مقدار الربح المحقق بالنقصان، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها.
كذلك فإن فرض الضريبة على قطاعات دون قطات أخرى قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج الأخرى قليلة العبئ الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي[1].
فرع 04: أثر الضريبة على الأسعار. نميز في هذ الأثر على تصرفين تقوم بهما الدولة إثر تحصيلها للضريبة:
*- في حالة ما إذا استخدمت الدولة هذه الحصيلة في مجال التداول كشراء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين،فإن هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار (استقرار الأسعار).
*- في حالة ما إذا لم تستخدم الدولة هذه الحصيلة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض أسعار هذه السلع، وبالتالي فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الإنكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حالة من الإنتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال[2].
فرع 05: أثر الضرائب على التوزيع. تحدث الضريبة تأثير سلبيا في توزيع الدخل والثروة، أو بالأحرى غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة لضرائب الغير مباشرة ، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الإدخار كم تم إيضاحه سابقا.
وعلى العموم، فإن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول[3].
المطلب 02: الأثر التوزيعي (الآثار الاقتصادية الغير مباشرة).
يقصد بالآثار الاقتصادية الغير مباشرة المتعلقة بالضريبة، المشاكل المتعلقة بنقل العبئ الضريبي التي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبئ الضريبي كليا أو جزئيا.
فرع 01: استقرار الضريبة:يفسر مفهوم استقرار الضريبة إلى مدى استقرار الضرائب في حالة كونها مباشرة أو نقلها إلى الآخر إذا كانت غير مباشرة ، فإذا كان من المفروض أن الفرد أو المشروع الذي يخضع لضريبة مباشرة يقوم بدفعها ويتحمل دائما أعبائها، كذلك افترضنا أن المشروع الذي تقع عليه ضريبة غير مباشرة يستطيع أن ينقلها دائما وبالكامل إلى المستهلك.
لكن هذه الافتراضات تتنافى مع الواقع، ففي حالات كثيرة قد يخضع فرد أو مشروع معين لضريبة مباشرة يقوم بسدادها لكنه لا يتحملها فعلا، بل يقوم بنقل أعبائها إلى الغير في صورة إما ارتفاع في ثمن السلع والخدمات التي يقدمها وهذا ما يعرف " بنقل الضريبة إلى الأمام "، أو تخفيض مدفوعاته إلى عوامل الإنتاج التي يستخدمها وهذا ما يعرف ب " نقل الضريبة إلى الخلف ".

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره،ص ص323-324 بتصرف.
[2] نفس المرجع السابق، ص 324 بتصرف.
[3] نفس المرجع السابق، ص325 بتصرف

كذلك الحال بالنسبة للضرائب الغير مباشرة، ففي كثير من الحالات يستحيل نقل الضريبة كليا أو جزئيا للمستهلك، وبالتالي تتحمل المشروعات بكل أو جزء من الضريبة.

فرع 02: انتشار الضريبة: يتأثر دخل المكلف بالضريبة النهائي بعبئها بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، وذلك يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك وبالتالي تتناقص دخول من يزودونهم بالسلع الاستهلاكية، وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكاتهم، إلا أن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية، ولاكن عادة ما تتدخل ظروف وعوامل معينة لتخفيف من حدة الإنتشار وتؤدي إلى القضاء على فاعليته.

فرع 03: الفرق بين استقرار الضريبة وانتشار الضريبة.

إن نقل عبئ الضريبة (استقرارها) يجعل من غير الضروري أن ينقص المكلف القانوني استهلاكه الخاص، بينما يضع انتشار الضريبة على الفرد، الذي تستقر عنده، حدا لاستهلاكه ينعكس بدوره على أصحاب المؤسسات التي تشتري منا السلع الاستهلاكية..

إن نقل عبئ الضريبة يكون ممكنا بالنسبة لبعض الضرائب فقط، أما ظاهرة انتشار الضريبة فتشمل كافة أنواع الضرائب،لأنه لابد أن يترتب على كل ضريبة بعض الإنكماش في الاستهلاك الخاص، إلا أن هذا الأثر قد لا يمتد إلى كافة السلع الاستهلاكية، كما أنه لا يصيب كل السلع بنفس الدرجة، فأثر الضريبة يتوقف على استهلاك الفرد للسلع المختلفة، وعلى مرونة الطلب على كل سلعة يشتريها، واستهلاك السلع ذات الطلب المرن يتأثر بدرجات متفاوتة وفقا لدرجة مرونة كل سلعة[1].

الخاتمـــــة:

توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد يتوقف على عديد من العوامل أهمها:

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص315-316 بتصرف.

***- كيفية فرض الضريبة، معدل الضريبة، موضوع الضريبة وأخيرا مدى عمومية الضريبة، وهذه العوامل يمكن التحكم فيها عند إصدار التشريعات الضريبية، أما الأثر التخصصي للضريبة فيتوقف على ظروف العرض والطلب وهيكل السوق (تنافسية، احتكارية)، والفترة الزمنية لإعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومي، هذا من ناحية كذلك مدى تأثر سلوك الأفراد والمشروعات بهذه الآثار من ناحية أخرى، وستحدد هذه الآثار المتداخلة النتائج النهائية لفرض الضريبة.**

أما الآثار التوزيعية لأي ضريبة لا تتوقف عند استقطاع جزء من دخول الأفراد، بل تتوقف إلى حد كبير على كيفية استخدام الحكومة لإيرادات هذه الضريبة، فمثلا قد تستخدم الحكومة حصيلة ضريبية معينة لتقديم سلع وخدمات لمسددي هذه الضريبة، وبالتالي تنعدم الآثار التوزيعية لهذه الضريبة.